الاطار النظري للإستثمار

تمهيد :

لقد تزايدت اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الأخيرة نظرا للدور الذي أصبح يلعبة في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعيه في الدول الناميه على وجه الخصوص، وذلك من خلال مساهمته في تحفيز النمو الاقتصادي ونقل التكنلوجيا والخبرات الادارية والتسويقية، وطرق الانتاج المتطورة التي تساهم في رفع الانتاجية.

تبعا لما سبق، تسابقت الدول النامية لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الاجنبية عن طريق اتخاذ أساليب مختلفة تساهم في تحسين المناخ الاستثماري المناسب، كتحرير الاقتصاد والانفتاح على الاسواق الخارجية وتقديم العديد من المحفزات كالتخفيضات والاعفاءات الضريبية.

من خلال هذا الفصل سنحاول استعراض الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال التطرق الى مختلف تعاريفه وأنواعه وأهم النظريات المفسرة له، بإلاضافة الى أهم المحددات التي تؤثر على اتجاه تدفقاته.

اولآ: مفهوم الإستثمار لغة :

كلمة مشتقه من الثمر. والثمر حمل الشجر وانواع المال ويطلق الثمر على عدة معان منها

١ـ حمل الشجر وهوا ماينتجه الشجر ويطلق مجازآ على الولد ومنه قولهم عن الولد ثمرة الفؤاد

٢ـ المال ومنه مانسبه الامامان الطبري والنيسابوري الى بعض المفسرين لقوله تعالى (وكان له ثمر فقال لصاحبه وهوا يحاوره انا اكثر منك مالآ واعز نفرا) سورة الكهف ٣٤ قالوا بأنه المراد بالثمر في هذا المقام المال الكثير من صنوف المال

٣ـ النماء والزيادة وانما سميت الزيادة ثمرآ لأنها زائدة عن اصل المال ويقال ثمر الرجل ماله نماه وكثرة وثمر الله مالك اي كثرة واستثمر الشيء جعله يثمر فيستعمل لفظ استثمار وهو مصدر استثمر للدلاله على طلب الحصول

ثانيآ: الاستثمار اصطلاحآ

يأخذ الاستثمار اشكالآ متعددة تنسجم مع توجيهات ومواقف الباحثين وخلفياتهم الاكاديمية ويمكن ان نورد التعاريف التاليه للاستثمار على سبيل الذكر لا الحصر :

الأستثمار هو تضحية لمنفعه حالية يمكن تحقيقها من اجل اشباع استهلاك حالي وذلك للحصول على منفعه مستقبلية اكبر يمكن تحقيقها من اشباع استهلاك مستقبلي .

ويعرف ايضآ اي زيادة او اضافة جديدة في ثروة المجتمع تأخذ شكل اقامة المصانع او المباني والمزارع والطرق وغيرها التي تعد زيادة للرصيد الاقتصادي للمجتمع، ويمكن تحديد مفهوم الاستثمار بأنه العملية الاقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الاموال بهدف شراء مواد الانتاج والتجهيزات وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد ، ورفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض رأس مال قديم ، اما التعريف المبسط للاستثمار هو تخصيص راس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة او لتطوير الوسائل الموجودة وذلك لزيادة الطاقة الأنتاجية ، وينظر النظام الرأسمالي للأستثمار على انه الجزء من الفائض الاقتصادي الذي يستثمر ، اما مصدره هي الأرباح التي تحققها المشروعات الاقتصادية .

اما تعريف الأمم المتحدة للاستثمار بانه الاتفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائداً الإضافات والتحديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد الذي يراد احتساب رأس المال الثابت له ، زائداً قيمة الاعمال الانشائية في دور التنفيذ ، ويلاحظ انه تعريف الاستثمار وفقآ لدليل اعداد احصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي هو من اكثر التعاريف شمولية اذ يحدد بشكل واضح ابعاد الاستثمار ومفهومه اذ يعرف بانه نوع من انواع الاستثمارات الدولية التي يعكس حصول الكيان المقيم في اقتصاد معين على مصلحة دائمةفي مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر .

اما وزارة التخطيط العراقية فقد عرفت الاستثمار بانه الانفاق على السلع والخدمات الإنتاجية المتمثلة بتكوين راس المال الثابت الاجمالي والتغيير في المخزون السلعي

اما جغرافية الاستثمار فيمكن ان تسهم في رسم ابعاد التنمية المكانية من خلال توظيف الموارد المالية والمادية والبشرية والمعلوماتية وفق قوانين منظمة وذلك لتحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية التي بدورها تسهم بتنمية المكان الذي تقام فيه العملية الاستثمارية.

انواع الاستثمارات

اولآ : الاستثمارات حسب معيار الجنسية

يمكن التميز هنا بين نوعين من الاستثمارات بحسب الجنسية هما :

١ـ **الاستثمار المحلي :** تطلق هذه التنمية على الاستثمار الذي يكون مصدر ادارته محلياً سواء كان قطاع عام او قطاع خاص

٢ـ الاستثمار الاجنبي : هي الاستثمارات التي تتم خارج موطنها ، حيث تقدم الدولة المضيفة مجموعة من حوافز الاستثمار لتشجيع المستثمرين على تحويل حصص من استثماراتهم لتلك الاسواق المضيفة

وهنك نوعين من الاستثمارات الاجنبية هما

أ ـ **الاستثمار الاجنبي المباشر :** يعرف بأنه استثمار طويل الاجل كما بينته منظمة التجارة العالمية (wto) بأنه امتلاك اصول استثمارية تمنح صاحبها نفوذ مباشر في الملكية الكاملة او الجزئية التي تكفل له السيطرة على المشروع والحد الادنى لهذه الملكية ١٠% اما الحد الاعلى فيختلف حسب البلد المضيف

بـ ـ الاستثمار الاجنبي غير المباشر : يطلق على هذا النوع بأستثمار المحفضة . حيث يتمثل بقيام المؤسسات او الافراد بشراء الاصول المالية التي تنتج عوائد معينه في مدة زمنية معينة وبأقل خطر ممكن . وكذلك يثمل في تملك الاجانب للأسهم والممتلكات الخاصة او الحكومية في البلد المضيف ويتميز هذا الاستثمار بكونة قصير الاجل ولايحق للمستثر ادارة المشروع

ثانياً : الاستثمارات حسب الجهه الممولة له (١)

١ـ الاستثمار العام : هوقيام الدولة بأنشاء الاستثمار او تحويلة

٢ـ الاستثمار الخاص هو الاستثمار الذي يقوم به الفرد او شركة او هيئة خاصة

ثالثاً : الاستثمارات حسب المدة الزمنية ويقسم على النحو التالي

١ـ استثمار قصير الامد : والذي تقل فيه المدة الزميه عن مدة واحدة ويكون اما بشكل ودائع وحسابات جارية او اموال سائلة

٢ـ استثمار متوسط الامد : وتتراوح مدته من سنة الى خمس سنوات

٣ـ استثمار طويل الامد : وهو الذي تزيد مدته على خمس سنوات ويشمل الاصول والموجودات الثابته

الاستثمار الاجنبي المباشر وتعاريف بعض المؤسسات الدولية

ـ **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :** يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه استثمار طويل الاجل وذو مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد اخر .

ـ **تعريف المنظمة العالمية للتجارة :** هو الاستثمار الذي يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) اصلاً انتاجياً في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد ادارته .

ـ **تعريف صندوق النقد الدولي :** هو الاستثمار الذي يمتلك فيه المستثمر ١٠% او اكثر من اسهم الشركة المساهمة ، او مايساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة .

ـ **تعريف الامم المتحدة للتجارة والتنمية:** بأنه نوع من انواع الاستثمار الدولي حيث يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة او امتلاك مشروع في دولة اخرى على ان تكون نسبة الملكية في الاسهم ١٠% او اكثر .

***مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر**

توجد ثلاث عناصر اساسية يتشكل منها الاستثمار الاجنبي المباشر وهي كما يلي

اولاً : رأس المال السهمي : وهو مبلغ التمويل الذي يقدمة المستثمر الاجنبي المباشر لشراء حصة من مشروع في بلد اخر غير بلده الاصلي .

ثانياً : الارباح المعاد استثمارها : وتتضمن حصة المستثمر المباشر من الارباح الغير موزعة كأرباح الاسهم او الارباح الغير محولة الى المستثمر المباشر .

القروض داخل الشركة : وتشمل معاملات الدين داخل الشركة وتكون على شكل استدانة قصيرة او طويلة الاجل من الدول او الشركات الاخرى فضلاً عن اقراض رؤوس الاموال بين المستثمرين المباشرين .

تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر

١ ـ يصنف الاستثمار الاجنبي المباشر الى عدة انواع استناداً الى الدوافع والمحفزات وهي كالأتي :

أـ البحث عن المصادر ب ـ البحث عن الاسواق ج ـ البحث عن الكفاءة د ـ البحث عن الاصول الاستراتيجية

٢ ـ تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر على اساس الملكية الى الآتي :

أ ـ الاستثمارات المملوكة ملكية كاملة الى المستثمر الاجنبي

ب ـ الاستثمار المشترك ج ـ عقود التجميع

٣ ـ تصنف الاستثمارات من وجهة نظر الدولة المصدرة للأستثمار الى مايلي :

أ ـ الاستثمار الافقي ب ـ الاستثمار العمودي ج ـ الاستثمار المختلط

٤ ـ من منظار الدولة المضيفة للأستثمار الاجنبي المباشر ، ويقسم حسب الهدف منه الى الاتي :

أ ـ الاستثمارات الهادفة الى احلال الواردات

ب ـ الاستثمارات الهادفة الى زيادة الصادرات

ج ـ الاستثمارات الاجنبية المباشرة بمبادرة حكومية

*** مفهوم البيئة الاستثمارية

البيئة الاستثمارية :هي مجموعة السياسات المؤسسات والقوانين الاقتصادية التي تؤثر في بيئة المستثمر وفي ثقته وتوجيه استثماراته في بلد دون اخر . اما المناخ الاستثماري فهوا مجمل الاوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه .

عناصر البيئة الاستثمارية :

تتكون البيئة الاستثمارية من عدد من العناصر المتمثلة بما يلي :

١ـ التطورات السياسية : يعد الاستقرار السياسي ذو اثر مباشر في جذب الاستثمار او طرده ويمكن ايجاز التطورات السياسية السلبية بالحروب والتوترات والانقلابات والتفجيرات حيث تمثل هذه بمجموعها عوامل طاردة وذات تأثير سلبي على البيئة الاستثمارية . فيما تمثل الانتخابات وأوضاع السلام وعمليات الاصلاح السياسي والاجتماعي والحفاض على حقوق الانسان عوامل ذات اثر ايجابي في تحسين مناخ الاستثمار في البلد . فضلآ عن ذلك فأن اسلوب التعامل لدى موظفي الحكومة والقيادات العمالية في الدولة المضيفة تؤثر ايضآ في رؤية المستثمرين فقد تؤيد بعض الدول سياسة الاستثمار الاجنبي من جهه في حين يسعى المسؤلون على مستويات اخرى الى عرقلة هذا الاستثمار من خلال العوائق البيروقراطية وغيرها .

٢ـ البيئة التشريعية : تتمثل البية التشريعية بالقوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار وبيئته حيت تسهم بحماية الاستثمار والمستثمر مما يؤدي الى توفير بيئة ملائمة للاستثمار تسهم بشكل مباشر في جذب الاستثمارات . لذلك ينبغي ان تتمتع البيئة التشريعية بالاستقرار القانوني من اجل حماية الاستثمار فأن لم يكن هنالك استقرار قانوني ادى ذلك الى هروب رؤوس الاموال المحلية وعدم اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية . كذلك يجب ان يكون هنالك نظام قضائي فعال ومستقل يسهم في حل النزاعات التي تنشأ في هذا المجال فضلآ عن وجود سلطات معنية لها القدرة على تطبيق القوانين بصورة صحيحة فضلآ عن ذلك فأن الاطار القانوني الجاذب للاستثمار يجب ان يتسم بالمرونة والشفافية ووضوح الرؤية بما يؤدي الى عدم اعاقة المنافسة المتكافئة بين المستثمرين.

٣ـ العوامل الاقتصادية : تؤدي العوامل الاقتصادية دورآ مهم في توجيه الاستثمار الاجنبي الى داخل دلة ما دون سواها ومن اهم تلك العوامل مايأتي

أ ـ **السوق المحلية :** حجم السوق المحلي يمكن قياسه من خلال حجم السكان وحجم الانتاج فكلما اتسع حجم السوق زاد فرص المستثمرين ولذلك فأن الشركات الاجنبية غالباً ما تركز نشاطها في المناطق ذات السكان مرتفع الدخل والتاح للانفاق

بـ ـ **البنية التحتية :** تعتبر البنية التحتية من العوامل التي تجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية فكلما حدث تطور في وسائل النقل والمواصلات فهذا يؤدي الى خفض تكاليف المعاملات المتمثلة في تكاليف النقل ، كما ان لوسائل الاتصالات الحديثة والتي توفر اتصال مباشر وسريع بين الفروع والشركات في البلدان المضيفة والشركات الأم في البلدان المتقدمة فضلاً عن وجود المصارف الاستثمارية التجارية مع توفر مرافق النقل البحري والبري والجوي .

جـ ـ **القوى العاملة :** ان الدول التي تعمل على رفع كفاءة العمالة وتدريبها وتأهيلها من خلال تقديم تدريباً وتعليماً قوياً تكون اكثر جاذبية للمستثمرين الاجانب واثبتت الدراسات ان تراجع كفاءة العامل تؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمر الاجنبي

د ـ **سعر الصرف الحقيقي :** يؤثر سعر الصرف في الاستثمار من خلال جانبي الطلب والعرض ففي جانب الطلب يؤدي تخفيض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تخفيض سعر الصرف الاسمي الى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص وبالتالي الانفاق الخاص من خلال التأثير على مستوى الاسعار العامة وهذا مايدفع المستثمرين الى مراجعة توقعاتهم المستقبلية عن الطلب وبالتالي تخفيض استثماراتهم . اما من جانب العرض فأن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يرفع من اسعار السلع القابلة للأتجار الدولي وهذا يشجع على الاستثمار في قطاع التجارة الدولية .